

مدى فعالية المدارس الخاصة

د/ سعاد خوشي

قسم علم الاجتماع ، جامعة شلف- الجزائر

ملخص:

تسعى هذه الدراسة لتشخيص أهم الأسباب المؤدية الى تأسيس المدارس الخاصة، ومدى فعاليتها في المجتمع الجزائري، حيث انتشرت بشكل ملفت للانتباه، خاصة في ولاية الجزائر العاصمة. وقد أدى هذا الانتشار إلى استقطاب فئة واسعة في المجتمع، وتختلف هذه الفئة من حيث المستوى الثقافي و العلمي من عائلة إلى أخرى، حيث تلجا اغلب العائلات إلى هذه المدارس الخاصة رغبة منها في الحصول على نتائج ايجابية لأبنائهم و تحسين مستواهم التعليمي، هذا المستوى الذي لا توفره لهم المدارس العمومية و ذلك حسب رأي الأولياء، عكس المدارس الخاصة التي توفر لهم الوسائل المناسبة من أقسام غير مكثفة وبرنامج مزدوج عربي فرنسي ،بالإضافة إلى ضمان الأمن لأبنائهم خاصة بالنسبة للتلاميذ الذين تعمل أمهاتهم و لا يوجد من يهتم بهم ما بين الفترتين الصباحية و المسائية .

الكلمات المفتاحية:الخصوصية، المدارس الخاصة، الفعالية، التحصيل الدراسي، رأس المال الثقافي .

L'efficacité des écoles privées-

D/ Souad Ghouchi

Département de Sociologie, Université de Chlef-Algérie

Résumé :

Cette étude vise à diagnostiquer les principales raisons qui ont conduit à la création d'écoles privées, et leur efficacité dans la société algérienne, qui se sont répandus en particulier dans la province d'Alger. Cela a conduit à attirer d'importantes catégories dans la société dont les familles varient en termes de niveau culturel et scientifique. la plupart des familles ont recours à ces écoles privées afin d'obtenir des résultats positifs et d'améliorer le niveau d'éducation de leurs enfants, ce qui n'est pas assuré avec les écoles publiques , selon les parents, à la différence des écoles privées qui leur fournissent des moyens appropriés, des classes non surchargées, un programme intensif en arabe et en français, ainsi que la sécurité de leurs enfants , surtout pour les élèves dont les mères travaillent, et personne ne se soucie d'eux entre les deux périodes : matin et soir.

Mots-clés: Privatisation - écoles privées - efficacité - réussite scolaire – capital culturel.

The effectiveness of private schools

D/Souad Ghouchi

Department of Sociology, University of Chlef-Algeria

Abstract :

This study aims to diagnose the main reasons that led to the establishment of private schools and their effectiveness in the Algerian society, that spread particularly in the province of Algiers. This led to the attraction of large classes in society which families vary in terms of cultural and scientific level. Most families resort to these private schools hoping to obtain positive results for their children and improve their level of education, which is not provided by public schools according to their parents; unlike private schools that provide them with appropriate means such as: no overloaded classes, an intensive French-Arabic program, and mainly to ensure the safety of their children, especially for pupils whose mothers are working and no one cares about them between the two periods: morning and evening.

Keywords: Privatization - private schools - effectiveness - academic success - cultural resources.

مقدمة:

لقد أصبحت المؤسسات الاجتماعية في مجتمعنا الحالي تكتسب ثقة الفرد و المجتمع من خلال زيادة الرضا عن خدماتها و منتجاتها كما و نوعا و يكون العكس تماما اي أنها تفقد الثقة عندما تتسع الفجوة بين توقعات الفرد و المجتمع و بين الأداء الفعلي لهذه المؤسسات . و على هذا الأساس أصبحت هذه المؤسسات تهتم بفعاليتها على اعتبار أن الفعالية هي مؤشر من مؤشرات نجاحها .

و إذا تحدثنا هنا عن المؤسسات فإننا نعني كل المؤسسات الاجتماعية من مؤسسات اقتصادية او ثقافية او تربوية ، و نخص بالذكر المؤسسات التربوية لأنها العمود الفقري لأي تطور في المجتمع و هي سبب انحطاط اي مجتمع أخر إذا ما لم يهتم بهذا الجانب ، فالمؤسسة التربوية و نخص بالذكر المدرسة باعتبارها الوسيلة الأولى و الأهم التي تستقطب فئة الأطفال و الجيل القادم ، و هي المكان الأكثر ملائمة لتعليم النشء و إعدادهم للحياة العملية و المستقبلية . لذلك فإن التعليم يشغل حيزا أساسيا في اهتمامات المجتمع و المواطن لأنه يمس أهم حقوقه السياسية و الاجتماعية و الحضارية و على المدرسة القيام بهذا الدور ، و إذا ما قصرت هذه المدرسة من واجبها فإن الفرد المعني سيلجأ مباشرة الى البحث عن حل لذلك و إيجاد البديل و المتمثل في المدارس الخاصة .

ان المدرسة الخاصة ليست نقيض المدرسة العمومية كما انها ليست البديل في نفس الوقت ، وإذا حاولنا تحديد مفهوم هذه المدرسة فإننا نجد مفاهيم متعددة و مختلفة إلا أنها تنصب في فكرة واحدة، و هي أنها تلك المدرسة او المؤسسة غير الحكومية التي تقوم أصلا او بصفة فرعية بالتعليم أو الإعداد الفني أو

المهني قبل مرحلة الجامعة ، و ذلك من اجل تحقيق بعض الأغراض ، منها المساعدة في مجال التعليم الأساسي والثانوي أ و التوسع في دراسة اللغات الأجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة .

و قد تم انتشار هذه المدارس بشكل كبير في المجتمع حيث بلغ عددها سنة 2013 حوالي 196 مؤسسة، في حين بلغ عدد التلاميذ ما يعادل 54212 تلميذ موزعة تقريبا على جميع ولايات الوطن و لو كان ذلك بنسب متفاوتة و غير متساوية حيث نجد أغلب هذه المدارس تتمركز في الجزائر العاصمة و قد سعت كلها إلى إثبات مكانتها في المجتمع و ذلك من خلال اكتساب و توظيف جميع المعارف والمهارات اللازمة للوصول إلى نتائج تعليمية إلى أقصى مدى ممكن و بالتالي إثبات فعاليتها ، والمدرسة الفعالة هي تلك المدرسة التي تقوم بإدارة التلاميذ و المدارس بمزيد من الكفاءة من خلال التركيز على استخدام مهارات التفكير باستخدام تكنولوجيا التعليم فهي كما يعرفها "تيسير عبد المطلب الدويك" إنها " تلك المؤسسة التربوية التي تديرها قيادة خبيرة واعية قادرة من خلال التأثير في أركان العملية التعليمية من معلمين أكفاء و طلبة ملتزمين و آباء مهتمين و غيرهم ، و تنسيق جهودهم جميعا ، قادرة على ان تحدد لنفسها فلسفة و رؤية تمكنها ضمن واقعها و ظروفها من تحقيق رسالتها و أهدافها المتمثلة في توفير تعليم فعال لطلبتها يكسبهم المعارف و المهارات و الاتجاهات و القيم التي تتطلبها حياتهم الحاضرة و المستقبلية " . فالوظيفة الأساسية لهذه المدارس و النظام التربوي بصفة عامة تتركز في تنمية جميع المتعلمين في المجالات المعرفية و الانفعالية و الحركية .

الإشكالية:

إن المدرسة هي المكان الذي يقضي فيه التلميذ فترة محددة من حياته و يلقي في أحضانها كل العناية والمساعدة طيلة مساره المدرسي و ليكسب المعارف و ينمي مهاراته و يطور قدراته و يبني مواقفه.

فالمدرسة هي المؤسسة الرسمية التي أسستها السلطات و حملتها مسؤولية إعداد الفرد للحياة الاجتماعية، فهي تقوم بدور فعال في تقويم ما اعوج في سلوك الطفل و تحصينه بكثير من المعايير و الاتجاهات السليمة التي يكون قد كونها من خلال تواجده مع أفراد أسرته ،حيث تقوم بتدعيم القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع،و ذلك من خلال المنهج الذي تتبعه ،كما تقوم بعملية المساواة و تحقيق التكافؤ بين الطبقات الاجتماعية .

ومن هنا فان المدرسة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكنها إن تحقق للأفراد التجانس الفكري والثقافي وذلك من خلال اندماجهم في قيم واتجاهات وأنماط سلوكية بصورة كاملة في صلب مجتمعهم ومنفتحين. وهذا يدل على مساهمة المدرسة إلى حد بعيد في توطيد الانسجام الاجتماعي نقل القيم الاجتماعية والثقافية.

فالمدرسة هي عبارة عن مجتمع مصغر، بحيث أن ما يدرس في المدرسة من معارف وخبرات ومهارات، وما تؤكد عليه من قيم واتجاهات ومعايير يجب أن يكون مرتبطا بالمجتمع الخارجي الذي تعمل فيه.

و تعتبر التطورات الخارقة التي يشهدها العالم المعاصر في الميادين العلمية و التكنولوجية و التي أضحت تؤثر إلى حد بعيد في تشكيل الأفكار و السلوكيات و المواقف تحثنا على إعطاء دفع جديد للتدريس و الذي لم يكن باستطاعة المدارس العمومية تحقيقه، و كانت الرغبة في الإصلاح الفعلي و الحقيقي دافعا

أساسيا للأفراد الذين لا بأس بهم ماديا إلى التفكير في تأسيس ما يسمى بالمدارس الخاصة، و التي انتشرت بشكل كبير في المجتمع الجزائري هذه الظاهرة التي عرفها المجتمع خاصة الواقع التربوي مؤخرا و التي طغت بشكل كبير على المجتمع الجزائري خاصة بالجزائر العاصمة، حيث يختلف انتشارها من ولاية إلى أخرى و من مجتمع إلى آخر في ظروف ظهورها و طرق تنظيمها.

و باعتبار أن التقدم الاجتماعي مرهون بمدى ثقافة أفراد المجتمع و تكوينهم و طموحاتهم، فقد شهد قطاع التربية و التعليم في الجزائر كغيره من القطاعات الأخرى انفتاحا واسعا بفعل دخول القطاع الخاص في العملية التعليمية بما يخوله القانون ،و ذلك من خلال لجوء الدولة الجزائرية إلى ترخيص المدارس الخاصة بعدما كان ذلك حكرا على القطاع العمومي منذ الاستقلال ليبدأ عهد جديد اقترن ظهوره مع مجموعة من الإصلاحات التربوية التي طبقتها الحكومة الجزائرية ،بعدها كانت مهمة إنشاء وتسيير المؤسسات التربوية هو من صلاحيات القطاع العمومي و مؤسساته لا غير.

هذه المدارس الخاصة التي انتشرت بشكل ملفت للانتباه في المجتمع الجزائري،و تسارع الأولياء إلى تسجيل أبنائهم بها وهم على يقين بأنه الحل الأنسب لإصلاح ما أفسدته المنظومة التربوية من خلال إصلاحاتها في السنوات الماضية و الذي أدى إلى تدني المستوى التعليمي لأبنائهم رغم كل الجهود التي بذلتها السلطات للرفع من مستوى التعليم و التربية في الجزائر.

اعتبر أولياء التلاميذ أن هذه المدارس هي بمثابة البديل الأنسب للمدارس العمومية و هذا ما زاد في ارتفاع نسبة التلاميذ المتمدرسين بها، كما أن الظروف الاجتماعية كعمل الوالدين معا و المستوى الثقافي لهما جعلهم يفكرون في مستقبل أبنائهم و ربطه ربطا وثيقا بهذه المدارس.

ولكن ها يمكن حقا اعتبار المدارس الخاصة بديلا للمدارس العمومية، وإذا كان عكس ذلك فما هي أسباب لجوء الأولياء إلى هذا النوع من المدارس؟

-هل هي في متناول جميع المتمدرسين الذين لديهم حق في التمدريس خاصة أن الدولة تعتمد سياسة مجانية التعليم؟

-هل يمكن اعتبار الظروف الاجتماعية كعمل الوالدين معا سببا من أسباب اللجوء إلى هذه المدارس؟

-هل تحقق فعلا طموح الأولياء في الرفع من مستوى أبنائهم التعليمي من خلال تدريسهم بهذه المدارس ومن قبل أساتذة أكفاء .

هذه الأسئلة و أخرى سنحاول التطرق إليها و مناقشتها و تحليلها من خلال هذا البحث الذي نعتد فيه على دراسة فعالية المدارس الخاصة في المجتمع الجزائري و ما هو مدى جودة التعليم بهذه الأخيرة؟

الفرضيات:

الفرضية الاولى

- يعتبر المستوى المادي و الثقافي للأولياء دافع مهم في التحاق التلميذ بالمدارس الخاصة .

الفرضية الثانية

- اتجاه الأولياء الى المدرسة الخاصة لضمان جودة التحصيل المدرسي لأبنائهم من قبل أساتذة بيداغوجيين مؤهلين.

الفرضية الثالثة

- مدى جودة التحصيل المدرسي للمدرسة الخاصة دفع بأولياء التلاميذ الى تسجيل ابنائهم للتدريس بها.

الخصوصية في الجزائر:

بدأت الخصوصية في الجزائر بعد سلسلة من التغيرات التي مست المؤسسة الجزائرية و ذلك بإعادة الهيكلة الاستقلالية بعد صدور القانون رقم 1/88 المؤرخ في 1998/1/12 المتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية و جميع النصوص المعدلة و المتممة له ، فبعد خروج الجزائر من حرب التحرير كان اقتصادها شبه مدمر، وحوالي 90% من الإدارة والمراكز الحساسة كانوا من المعمرين والأجانب و مباشرة بعد الاستقلال غادر هؤلاء مناصبهم تاركين وراءهم مؤسسات ومزارع وإدارات مهملة و غير مسيرة حيث يغادر خلال 6 أشهر فقط حوالي 800 ألف شخص.

إضافة إلى ذلك فإن الدولة كانت تعادلي من انخفاض في الإنتاج بالقيمة الحقيقية والمقدرة بحوالي 5% بين 1960 و 1963، وهذا الانخفاض أثر بدرجة اكبر على القطاع المرتبط بالتجارة الخارجية، حيث انخفضت الواردات بمعدل 40% كان معدل البطالة يفوق 70%. بالإضافة إلى انتشار الأمية بنسبة مرتفعة، حيث وصلت إلى أكثر من 80% من إجمالي السكان في المراحل الأولى للاستقلال مما جعل قطاع التعليم يحتل مكانة كبيرة فيما بعد. لقد انطلقت الإصلاحات الاقتصادية مع بداية الثمانينات و خاصة مع المخطط الأول (1980-1984) الذي حمل تصويرا جديدا لكيفية تسيير الاقتصاد الوطني و المؤسسة العمومية بصورة خاصة. هذا التطور الجديد كما يظهر من خلال سياسة التقييم لنمط التسيير الاقتصادي الذي عرفته المؤسسة قبل الثمانينات حيث يتوصل متخذا القرار إلى النتائج التالية :

- لا يمكن الاستمرار في تسيير الشركات الوطنية ذات الحجم الكبير حيث أصبحت بعض الشركات تشكل دولة داخل دولة .

- يجب فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني و المستثمر الأجنبي ليكون منافسا للقطاع العمومي - لا يمكن للدولة في أي حال من الأحوال التخلي نهائيا عن قطاعات الطاقة و الدفاع والصحة والتربية والتعليم ، رغم أن هناك قوانين صدرت مؤخرا تعطي الحرية للاستثمار في مجالي الصحة التربية لكن هذا لا يقصي ضرورة وجود قطاعات صحية و مدارس تربوية تبقى الدولة المتحكمة فيها و المسيرة لها .

لقد مهدت الدولة للخصوصية من خلال إصدار مراسيم و تشريعات تسهل هذه العملية ، وكذلك تحسيس الأعوان الاقتصاديين و المجتمع بالتغيرات التي ستطرأ على الاقتصاد الوطني بأكمله .

و أول ما صدر في هذا الصدد هو الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1416 الموافق ل 26 اوت 1995 و المتعلق بالخصوصية المؤسسات العمومية (الجريدة الرسمية الجزائرية: (1995)، ص 03)، هذا الأمر الذي قدم الخطوط العريضة لبرنامج الخصوصية من خلال معرفة القطاعات و النشاطات المعنية بالخصوصية، و المكلفين بتطبيق العملية.

وإضافة إلى الطرق و أشكال الخصصة، و التي حددها المشرع الجزائري في "عقد التراضي – مساهمة الإجراء –التنازل عن طريق المزايدة " هذا مع إبراز الشروط اللازمة لتطبيق الخصصة و الرقابة المفروضة على عملية الانتقال حتى تتم هذه العملية في أحسن الظروف.

نشأة الخصصة:

- يمكن إرجاع فكرة الخصصة و التي تهدف إلى نمط الإنتاج الخاص إلى العالم ابن خلدون ،عندما تحدث في مقدمته عن أهمية اشتراك القطاع الخاص في الإنتاج ".....و اعلم أن السلطان لا ينمي ماله و لا يدر موجوده إلى الجباية .و إدارها إنما يكون العدل في أهلالأموال و النظر لهم بذلك ،فبذلك تنبسط أموالهم وتنشرح صدورهم لأخذ في استثمار الأموال و تنميتهافان الرعايا إذا قعدوا عن استثمار أموالهم بالفلاحة و التجارة نقصت و تلاشت بالنفقات ،وكان فيها تلاف أحوالهم"(ابن خلدون، عبد الرحمان: (1981) ، ص 500)

و تأكد هذا المعنى من مناداة Adam Smith في كتابه "ثورة الأمم " إلى الاعتماد على قوة السوق والمبادرات الفردية ،و بذلك من اجل زيادة الخصصة وتقسيم العمل ،وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي ، ولهذا تشكل أفكار ابن خلدون و Adam Smith جوانب مهمة ترتبط مباشرة بسياسة الخصصة، و إذا مررنا عبر التاريخ الاقتصادي للأمم نجد ان العمليات التحول الى القطاع الخاص في المناطق المختلفة، و في أوقات متباينة هي نتيجة إخفاق الملكية العامة في تحقيق الأهداف المرجوة منها ،لذلك يعتبر التحول الى القطاع الخاص او ما شاع تسميته بالخصصة احد ابرز التغيرات التي أدخلت على اقتصاديات العالم المتقدم و العالم النامي خلال العقدين الأخيرين .

"ورغم إن مصطلح الخصصة ظهر أول ما ظهر في كتابات عالم الإدارة Peter Drucker في 1968 ، إلا أن هذا المصطلح اكتسب أهميته بعد ما قامت حكومة المحافظين في بريطانيا بقيادة "مارغريت تاتشر "في العصر الحديث ببرنامجه الشامل لتحويل مشروعات و الأنشطة العامة إلى القطاع الخاص في مختلف الدول"(احمد صقر عاشور(1996)،ص 3)

أهداف الخصصة :

يقوم نظام القطاع الخاص على دعائم أساسية هي الملكية الخاصة و حرية إنشاء المشاريع و حرية التعاقد والاختيار و المناقشة و يقتضي هذا النظام بان يكون تدخل الدولة في مجال الاقتصاد عند ادني حد ممكن.ويعود الاهتمام بالقطاع الخاص إلى الاتجاه الجديد في فلسفة التحول إلى القطاع الخاص لان القطاع الخاص هو جزء من الاقتصاد الوطني، له وزنه الكبير و تأثيره الفعال من حيث تعبئة مدخراته لصالح التنمية الوطنية. و تختلف أهداف الدولة من الخصصة من مشروع إلآخر ،و بحكم الأساليب التي تطبقها عند تنفيذ كل عملية من عمليات الخصصة هذه ،فليس الهدف من خصصة المؤسسة الصناعية هو نفسه عند الخصصة مؤسسة تعليمية أو خدماتية أو استشفائيةالخ كما تختلف هذه الأهداف في الدول النامية مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة و يمكن حصر الأهداف جملة في:

- "زيادة المنافسة و الحرية الاقتصادية و تحسين الأداء من خلال تحسين استخدام الموارد و كفاءة تخصيصها.

- التخلص أو خفض الأعباء المالية على ميزانية الدولة، إضافة إلى أعباء الرقابة و الإدارية و زيادة الإنتاجية

- تعويض التقصير في الخدمات التي تقدمها الدولة .

- إعادة تحديد دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على التحكم و الانضباط

- تخفيف عدة الديون العامة

- خلق استثمار جديد

- توسيع قاعدة الملكية لدى الأفراد

- زيادة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات العمومية

- الحصول على الموارد مالية ووطنية و خارجية

- تحسين ظروف العمل." (أبو بكر، بن بوزيد (2009)، ص 225)

المدارس الخاصة في الجزائر:

يشغل التعليم حيزا أساسيا في اهتمامات المجتمع و المواطن لأنه يمس أهم حقوقه السياسية والاجتماعية و الحضارية،و مع كل التغيرات و التحولات التي عرفت الجزائر خلال هذه الخمسينية في كل القطاعات بما فيها قطاع التعليم:حيث انخرطت الجزائر في عملية إصلاح تربوية عميقة.لكن لم يكن الغرض منها تقييم الأسسالايدولوجية والنظرية للتربية والتعليم والتكوين هذه المبادئ تطرق إليها القانون التوجيهي للتربية الوطنية.

إن عملية الإصلاح هذه كانت عبارة عن سلسلة من التغيرات الهامة في المحتويات البيداغوجية في تكوين المعلمين، شروط التمرس،الدعم المدرسي،شروط الانتقال ...الخ.

هذا ما دفع الراغبين في التغيير إلىإعادةأحياء الرغبة في إدخال النظام موازي للتعليم العمومي هذا ما دفع الراغبين في التغيير إلىإعادةأحياء الرغبة في النظام الموازي للتعليم العمومي إلا وهو التعليم الخاص.رغم أنها عاشت 10سنوات تمارس نشاطها بصفة طبيعية أو في الخفاء وهذا ما دفع بوزير التربية السابق "أبو بكر بن بوزيد " إلى مناقشة هذه المسألة والتأكيد أن التعليم الخاص لا يعني الخصوصية قطاع التعليم العمومي وبيع المؤسسات التربوية،وإنما يعني السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذا المجال بإنشاء المدارس

"وخلال اجتماع المجلس الأعلى للتربية ناقشوا فيه موضوع المدرسة الجزائرية وواقعها و مستقبلها و ذلك سنة 1998 ليخرج بهدفين للتعليم الخاص و هما:

- تنويع مصادر تمويل البرامج الوطنية في ميدان التربية.

-الانفتاح المتقن لهذا القطاع من النشاط للمبادرة الخاصة في إطار تحرير الاقتصاد و المجتمع.

فأصبحت بعد ذلك المدارس الخاصة تمارس نشاطها بطريقة طبيعية، وكانت أغلبها تطبق النظام التدريسي باللغة الفرنسية و تتبع برنامجا و منهجا مستوردا من المدارس الفرنسية إلأن يصل التلميذ إلى السنة النهائية من التعليم الثانوي و بعد نجاحه توفر له الظروف للمواصلة دراسته خارج الوطن واستمر الحال قرابة 10 سنوات إلى غاية 2003 أين نظمت نصوص تشريعية عرفت أحكاما منظمة تم فيها ترسيم هذه المدارس.

-حيث نقول "أبو بكر بن بوزيد" في كتابه "إصلاح التربية في الجزائر" إن ترسيم مؤسسات التربية و التعليم خاصة أصبح يشكل احد أهم الإجراءات التي قام بها إصلاح المنظومة التربوية إذأضحى ذلك ضرورة لا مناص منها ، طالما انه يندرج ضمن التطور المجتمع الجزائري الذي بات يتميز بمشاركة القطاع الخاص أكثر فأكثر في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية .

وبهذا أضفت الدولة الطابع الرسمي على هذه المدارس و إدخالها ضمن الإطار القانوني بعدما كانت تعمل بعشوائية مما أدى إلى غلق اغلب المدارس و لم تدرس سوى عددا قليلا جدا.

و أصدرت قرارا بضرورة إخضاع كل المدارس الخاصة إلى الشروط التي تفرضها الدولة ،حيث يضيف وزير التربية و التعليم السابق "بن بوزيد" في هذا الإطار "إن ترسيم المؤسسات التربوية و التعليم الخاصة إجراء يندرج ضمن إطار عملية الإصلاح من اجل تصفية الوضعية التي أصبحت تتميز بتكاثر المدارس الخاصة بشكل فوضوي في شتى ربوع البلد"

مما جعلها تنقلب من كل رقابة إدارية و تربوية ، الأمر الذي يجبر الدولة على إيجاد حل للمشكلة ولقد تطلب تنفيذ هذا الإجراء إنشاء إطار شرعي ملائم بهدف إعداد وإرساء النصوص القانونية التي تكفلت بتطبيقها وزارة التربية الوطنية " (أبو بكر، بن بوزيد (2009)، ص 225) لقد مرت هذه التشريعات بثلاث مراحل تتمثل:

" المرحلة الأولى: تتمثل في تعديل الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 افريل 1976 المتضمن لتنظيم التربية و التكوين بأمر صدر سنة 2003 ورفع احتكار الدولة بإنشاء مؤسسات التعليم الخاصة، تبع المرسوم تنفيذي سنة 2004 فرض على هذه المؤسسات التكيف مع أحكام المرسوم قبل الدخول المدرسي لسنة 2005

المرحلة الثانية: و تتمثل في تحديد القواعد العامة التي تحكم التعليم في المؤسسات الخاصة و تحديد شروط إنشاء هذه المؤسسات و فتحها ومراقبتها و التي سنتعرف عليها لاحقا.

المرحلة الثالثة: و تتمثل في صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية 8-4 المؤرخ في 23 جانفي 2008 الذي فيه تخصص الفصل الخامس من الباب الثالث لمؤسسات التربية و التعليم الخاصة في مواد من 57 إلى 65، أما النصوص التطبيقية المتعلقة بهذه المؤسسات و التي سبقت هذا القانون لا تختلف في روحها و أبعادها عما جاءت به أحكام القانون التوجيهي بهذا الخصوص و لا تتناقض معه، "ليصل فيما بعد عد هذه المدارس إلى 196 مؤسسة سنة 2010 و مؤسسة سنة 2008، و هذا ما يدل على زيادتها سنة بعد سنة في حين بلغ عدد تلاميذ بهذه المدارس لسنة 2013 ما يعادل 54212 تلميذا بعدما قدر عددهم بحوالي 31661 لسنة 2010 ، و 23109 لسنة أما بالنسبة 2006 فقد قدر 13125 تلميذا" (موقع الإذاعة الجزائرية: 2005).

أما بالنسبة للمعلمين و الأساتذة فقد بلغ عددهم 9492 أستاذا و معلما لسنة 2013"، " في حين تم غلق مؤسسة واحدة لسنة 2008 و 12 مؤسسة لسنة، 2009 وهذا بسبب عدم استفادتهم الشروط القانونية " (أبو بكر بن بوزيد: ص 228).

دوافع إنشاء المدارس الخاصة:

إن المدرسة الخاصة ليست نقيض المدرسة العمومية كما أنها ليست البديل في نفس الوقت. و إذا كنا نريد إصلاحا فعليا و حقيقيا يجب أن نجعل من حقل التربية و التعليم حضارتنا و مصيرنا و مستقبلنا و نتفق عليه أكبر ميزانية مالية و أكثر جهدا ،وهذا بالفعل ما سعى إليه أولياء التلاميذ باعتبار أن غياب المدرسة الخاصة اثر على مستوى المدرسة العمومية التي عملت على سد الفراغ على حساب مستواها ،فما هي الدوافع لإنشاء هذه المدارس؟

1-الدوافع الاجتماعية :

إن ديمقراطية التعليم أصبحت من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول و ذلك من خلال تحقيق تكافؤ الفرص و إزالة الفوارق الاجتماعية ،وفي نفس الوقت تحقيق تعليم كمي و نوعي ذو مستوى جيد ،و لعل اقتصار الدولة في سنوات مضت على تغليب الجانب الكمي على حساب الحساب النوعي أدبالي اكتظاظ المدارس و الأقسام بالتلاميذ ،مما أعطى الحق للأولياء في تجسيد حريتهم في اختيار مدارس خاصة لأبنائهم ،ويعمل الأولياء على اختيار مدارس خاصة على أساس الخدمات التعليمية المقدمة.

2-الدوافع الاقتصادية:

تتمثل خاصة في منح الخواص حرية الاستثمار في قطاع التعليم هذا من جهة ،و من جهة أخرى تخفيض التكاليف المتزايدة على الدولة خاصة أن التعليم العمومي هو تعليم مجاني، ضف إلى ذلك أن نسبة المتمدرسين في تزايد مستمر مما يؤدي إلى ضعف التمويل و بالتالي يؤدي إلى عدم توفير كل وسائل التعليم مما يعني نتيجة تعليمية غير مرضية و نسبة جد منخفضة و مستوى متدني ،و عليه فان الكفاءة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمبادرة الخاصة،وهذا ما يبرز تبعية المؤسسات التعليمية إلى الخواص التي تمتنع بنوع من الصرامة إلى ضبط العمل داخل المؤسسة.

3-الدوافع السياسية:

يتأثر قطاع التعليم بالقطاعات الخدماتية الأخرى و بالتحويلات التي تحدث على المستوى العالمي،حيث برزت الاتجاهات نحو الخصوصية بقوة والتي مست كل قطاعات النشاط الاقتصادية الاجتماعية والثقافي وفي ظروف سيطرة القطاع العام،فان التمويل شكل عائقا كبيرا لهذه المؤسسات مما نجم عنه عجز في التمويل وفي الكثير من الأحيان يتم اللجوء إلى الخدماتية -أثبتت عجزا في التسيير بما فيها المؤسسات العمومية المنتجة أو الخدماتية كما أثبتت عجزا في التسيير بما فيها مؤسسات التعليم، مما أدى إلى منح الأفضلية للقطاع الخاص كونه اقدر و أكثر كفاءة في التسيير و التنظيم.

مراحل انشاء المدارس الخاصة:

تخضع عملية إنشاء المدارس الخاصة إلى المواصفات الواردة في دفتر الشروط المتوفر لدى مصالح مفتشية أكاديمية التعليم في الجزائر و مديريات التربية للولايات. ونظرا لخصوصيات هذه المدارس ينبغي تقديم لملفات الإنشاء لأمانة اللجنة الولائية الخاصة بمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر أو مديرية التربية للولاية المتواجدة بها المدرسة الخاصة و ذلك في نهاية شهر جانفي من كل سنة "ليصبح الاعتماد الساري المفعول في الدخول المدرسي الموالي، يقدم مؤسس هذه المدرسة ملف الإنشاء الذي يتضمن الوثائق التالية:

- نسخة من دفتر الشروط موقعه من طرفالمؤسس و المصادق عليها و طلب إنشاء مؤسسة التربية و التعليم الخاصة و الذي يحتوي على:

-بطاقة المعلومات عن صاحب المشروع و مدير المؤسسة الخاصة .و نرفق هذه البطاقة بالوثائق التالية:

بالنسبة لصاحب المشروع :

-نسخة مطابقة للقانون الأساسي إذا كانت للمؤسس صفة جمعية .

-وثيقة تبين رأس المال و مصادر التمويل

بالنسبة لمدير المؤسسة الخاصة :

-شهادة الميلاد.

-شهادة السوابق العدلية.

-شهادة الجنسية الجزائرية.

-المؤهل العلمي.

-شهادة تثبت تجربة المعنى في ميدان التربية و التكوين.

-شهادة طبية تثبت قدرته الجسدية و العقلية.

-بطاقة معلومات عن المؤسسة مرفوقة بعقد الملكية أو الكراء.

-بطاقة وصفية للمحل.

-محتويات الأنشطة الاختيارية المراد القيام بها إن وجدت" (عيسى، بن محمد بوراس (1995))

والمترلق بالخصوصة المؤسسات العمومية هذا الامر الذي قدم الخطوط العريضة لبرنامج الخصوصية من خلال معرفة القطاعات والنشاطات المعنية بالخصوصة، والمكلفين بتطبيق العملية.

وإضافة إلى الطرق وأشكال الخصوصية التي حددها المشرع الجزائري في "عقد التراضي -مساهمة الإجراء -التنازل عن طريق المزايدة" (لخضر، بغداد (2012)، ص 21) هذا مع إبراز الشروط اللازمة لتطبيق الخصوصية و الرقابة المفروضة على عملية الانتقال حتى تتم هذه العملية في أحسن الظروف.

يستلم المؤسس قرار الإنشاء أو الإشعار بالرفض من أمانة اللجنة الخاصة بمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر أو بمديريات التربية للولايات حسب تواجد مؤسسة التربية و التعليم الخاصة.

و اذا كانت هناك رغبة في إنشاء ملحقات لهذه المؤسسة الخاصة فإنها تخضع لنفس الإجراءات المتبعة بالنسبة لإنشاء مؤسسة التربية و التعليم الخاصة.

مراحل فتح المدارس الخاصة:

- تقوم المصالح التقنية المؤهلة لمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر او مديريات التربية للولايات المتمثلة في مديرية الصحة، مديرية التعمير و البناء و السكن، ومصالح الحماية المدنية للولاية بزيارة ميدانية للمؤسسات الخاصة و هذا من اجل معاينة هذه الأخيرة و الوقوف على مدى توفر الظروف الملائمة لاستقبال التلاميذ، وذلك وفق الخطوات التالية: (أبو عمارية، فالح (2008)، ص ص 18، 19).

- يقدم المؤسس طلبا إلى اللجنة الولائية لزيارة المؤسسة الخاصة بعد استلامه لقرار الإنشاء.

- تعد اللجنة المعنية تقريراً مفصلاً عن مدى ملائمة الهيكل لمواصفات دفتر الشروط، طبقاً للمادة 22 من المرسوم التنفيذي 90/04 المؤرخ في 24 مارس 2004 .

- تبلغ اللجنة الولائية الخاصة بالمؤسس بالتحفظات إن وجدت في اجل لا يتعدى 8 أيام من تاريخ الزيارة.

- يرفع المؤسس التحفظات المسجلة في اجل لا يتجاوز شهرين من تاريخ الزيارة أقصاً، وذلك بعد معاينة ميدانية من طرف اللجنة التقنية المؤهلة.

- تقوم اللجنة الولائية الخاصة بإشعار المصالح المركزية المعنية بالموافقة على فتح المؤسسة الخاصة او بالرفض مع إبراز المبررات التي تؤدي الى سحب رخصة قرار الإنشاء.

أما فيما يخص تدرس التلاميذ فانه يتم استقبالهم في بداية كل موسم دراسي، وتمسك السجلات المتعلقة بتدرس التلاميذ المنصوص عليها في دفتر الشروط، كما يخضع هؤلاء التلاميذ الى نظامي التقويم والانتقال المعمول بهما في المؤسسات العمومية، وتمنح لهم شهادات مدرسية وفقاً للنموذج المعد من طرف وزارة التربية الوطنية، كما انهم يشاركون في الامتحانات الرسمية التي تنظمها وزارة التربية الوطنية.

خاتمة:

إن نشأة المدارس الخاصة تعود لأسباب مختلفة فكل أسرة تختلف في دوافع لجوئها إلى المدارس الخاصة عن الأسر الأخرى، إلا أنّ التحدث عن الفعالية في هذه الحالة فهو ليس بالأمر الهين، حيث أنّ فعالية هذه المدارس تقاس من خلال وجهة نظر الأولياء إلى الفعالية، إذ أنّ الفعالية عند الأولياء تختلف كل حسب وجهة نظره وأهدافه. إذ أنّ هناك من الأولياء من يرغب في الحصول على مستوى تعليمي عال لأبنائهم، في حين أننا نجد البعض منهم من يرغب في الحصول على نقاط جيدة لينتقل أبنائهم إلى مستوى أعلى، أما البعض الآخر فيلجئون إلى هذه المدارس بغية ضمان مكان يحتوي أبنائهم عوض الشارع الذي يؤدي بهم إلى الانحراف و ذلك بعد طردهم من المدارس العمومية. كما أنّ الفعالية تتضح لنا من خلال نسبة النجاح في آخر كل سنة إذا ما قيمناها من خلال المعدلات المتحصل عليها في آخر السنة.

المراجع:

1- أحمد صقر، عاشور (1996). التحول إلى القطاع الخاص: تجارب عربية في خصوصية المشروعات العامة، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

2- ابن خلدون، عبد الرحمان (1981). ديوان العبر والمبتدأ والخبر وذوي السلطات الأكبر في أيام البربر والعجم والبربر، بيروت: دار الكتان اللبنانية.

3- أبو بكر، بن بوزيد (2009). إصلاح التربية في الجزائر: رهانات وإنجازات، الجزائر: دار القصة للنشر.

4- أبو عمارية، فالح (2008). الخصوصية وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة، عمان: الأردن.

5- عيسى بن محمد، بوراس. قانون المدرسة الخاصة، قانون أول ما صدر في هذا الصدد هو الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1416 الموافق لـ 26 أوت 1995.

الجرائد الرسمية:

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 لـ 08 ربيع الثاني 1416 هـ الموافق ل: 03-09-1995، ص 03، الأمرات والمراسيم التشريعية، المادة 12 من الأمر 95-22

المجلات:

-لخضر، بغداد (2012) "إسهامات أعمال التقييم في تطوير المنظومة التربوية النوعية والفعالة"، مجلة بحوث وتربية، تصدر عن مدارس المعهد الوطني للبحث في التربية.

المواقع الالكترونية:

-موقع الإذاعة الجزائرية \الخميس 2010، 14:37/12/9